المتسارعة في كلفة الانتاج، والتقلب المستمر في اسعار منتجاته، تحتم عليه - من اجل استمرارية بقائه - ان يتأقلم مع عدم الاستقرار الاقتصادي في القطاع الزراعي، ومع الوضع التسويقي غير المتكافيء فيما بين المردود الاقتصادي لانتاجه وبين كلفة هذا الانتاج، اضافة الى ندرة مصادر التمويل. وفي التحليل الاخير فلا بد اذن من التركيز على الوحدة المزرعية بشقيها الفني والانساني، لكن اقتصاديات الوحدة المزرعية لا يمكن فصلها عن اقتصاديات فرع الزراعة، فكلاهما مرتبط الواحد بالآخر بطريقة تستحيل معها عملية الفصل، والى درجة ان الاوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الزراعية خارج نطاق المزرعة تؤثر بشكل مباشر على وضع الوحدة المزرعية وبنفس التأثير الذي يخلقه ميراث الاجيال الذي يمارس في الوحدة المزرعية. وطالما ان الوحدة المزرعية هي اللبنه الاساسية في تكوين اقتصاديات الزراعة فلا بد ان تبدأ عمليات التطوير الزراعي من الوحدة المزرعية، ومن ثم الانتقال الى القرية حتى تعود كمركز انتاجي بالاضافة الى كونها مركزًا اجتماعيًا ومن بعدها المنطقة الجغرافية او الاقليم الزارعي ونهاية بالقطر باجمعه؛ ومفهوم المزارع الذي يعتبر الزراعة اسلوب حياة، فلعل من الممكن تطوير هذا الاسلوب لا الغاءه، وذلك من خلال ادخال الانماط الزراعية التي تتماشى مع الظروف البيئية في الوحدة المزرعية، ومحدودية الموارد لدى المزارع، وكذلك من خلال تبني انظمة اجتماعية وعلاقات عمل توفر الاستغلال الامثل للارض والموارد مع المحافظة على حقوق الملكية الفردية.

ب - اما من حيث المنظور التكنولوجي، فبالرغم من ان تكنولوجيا الزراعة العصرية، ذات المدخلات المرتفعة التكاليف، توفر انتاجية عالية من وحدة المساحة، فان المعايير المقبولة لدى المزارع، وضمن اقتصاديات السوق، تؤكد في العديد من الحالات صعوبة حصوله على مردود مادي يوازي المدخلات التي صرفها في تطبيقه لتكنولوجيا الزراعة العصرية. كما ان هناك مؤثرات واضحة تبرز بداية التدهور في الاراضي التي تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في تركيب التربة وزيادة نسبة الملوحة فيها وتلوث البيئة، نتيجة الافراط في الاستخدامات التكنولوجية او بمعنى أخر نتيجة عدم مواءمة تلك التكنولوجيا للحاجات الفعلية لرفع كفاءة الانتاج، وتلك حقيقة تبرز قصور المؤسسات الارشادية. ولا يمكن اغفال حقيقة اعتمادية المزارع في انتاجه على مؤسسات خارجية لتبيعه التكنولوجيا وبالاسعار التي تفرضها، ودون ان يكون له ادنى سيطرة عليها.

ولعل التطور الذي حدث في وسائل الانتاج (ادخال العديد من تكنولوجيات الانتاج الزراعي) يعكس بشكل واضح السياسات والاستراتيجيات التي فرضت على القطاع الزراعي. فالتطور كان - وما زال - يتسم بادخال التغييرات في الانتاج من خلال الموارد الموجودة وبنفس البنية الاساسية، وليس من خلال بذل الجهود لتطوير البنية الاساسية في الموارد او النظم الاجتماعية، عن طريق توظيف الاستثمارات الرأسمالية لاستصلاح الاراضي والموارد المائية او التحول الى تصنيع الانتاج، او تحسين